منهج الاستدلال على وجودالله تعالى عند ابن جزي الكلبي [1]

محمد السيد الخشن [2]، محمد أحمد عزب [3]

الملخّص

يعد ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741 هـ) من علماء الأمة المتميزين، وله بصمة ظاهرة وباقية في العديد من فنون الشريعة؛ التفسير، والعقيدة، والأصول، وغيرها...، وقد كان له اعتناء ظاهر في كتبه بقضية إثبات وجودالله تعالى، فقد نوع في الاستدلال وفرع، وطرح أسئلة وأجاب عنها، وقضية إثبات وجودالله تعالى من الأهمية بمكان؛ خاصة وقد انتشرت شبهات الإلحاد بين المسلمين حتى وقع فيه جماعات من الشباب، فالبحث يهدف إلى التعرف على مناهج وطرق الاستدلال على وجودالله تعالى من خلال عرض ابن جزي لها، ثم مناقشته في طرق الاستدلال التي يوردها لتمييز الصحيح من تلك الطرق وما يمكن استعماله منها في هذه القضية المهمة، والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي الاستقرائي المقارن، ومن أهم ما توصل إليه البحث: أن قضية إثبات الوجود قضية

مستقلة عن موضوع توحيد الربوبية ودخولها فيه غير صحيح، وقد سلك ابن جزي طرقًا متنوعة للاستدلال على وجودالله تعالى، يجمع فيها بين العقل والنقل، ويكثر من استعمال نصوص الشرع في كل مسألة يذكرها، ومجموع الطرق التي استعملها هي: طريق النظر في الكون والمخلوقات وبديع خلق الإنسان، وطريق آيات الأنبياء وأخبارهم وأخبار الأمم المكذبة لهم وكيف أهلكهمالله جل جلاله، وطريق الفطرة التي تشهد على وجودالله تعالى، وكذلك استعمل طريق الحدوث وطريق الإمكان، وعرضهما بطريقة مبسطة بعيدة عن تعقيدات المتكلمين واصطلاحاتهم، ومع ذلك فهما دليلان لا يسلمان من القوادح والمعارضات.

الكلمات المفتاحية: ابن جزي، وجود الله تعالى، الإلحاد، الخلق، الإنسان، الأنبياء، الفطرة، الحدوث، الإمكان.

---

[1] هذا البحث مستل من رسالة ماجستير بعنوان: «عقيدة ابن جزي في الإلهيات»، نوقشت في قسم العقيدة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية.

[2] طالب ماجستير، قسم العقيدة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية < moh.kheshin@gmail.com >

[3] أستاذ مشارك في قسم العقيدة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية. < mohamed.azab@mediu.my >

Methodology of inferring the existence of Allah according to "Ibn Juzai al-Kalbi"

Mohamad Al-sayed Al-kheshin & Mohamad Azab

Abstract

Ibn Juzai al-Kalbi al-Gharnati (died: 741 AH) is considered one of the distinguished scholars of the Islamic Ummah, and he has a visible and remaining imprint in many of the Sharia sciences: “Tafsir”, “Aqida”, “Osul”, etc. ..., He had a great interest in his books on the topic of proving the existence of Allah, he was varied in inference and branch, and asked questions and answered them. The issue of proving the existence of Allah has become important in this era when atheism has increased, and spread suspicions among Muslims until groups of youth fell into it. The research aims to identify methods of inferring the existence of Allah through Ibn Juzai’s presentation of them, and then we discuss the methods of inference that he mentioned to distinguish the correct one from these methods and what can be used in this important issue. The approach used in this research is the descriptive, inductive, comparative approach. The most important conclusions of the research are: That the issue of proving existence is an independent case of the subject of the unification of deism (AL-Rubūbīyyah), and its inclusion in it is not correct. Ibn Juzai used a variety of methods to infer the existence of Allah, in which he combines between the minds with what the Sharia has stated. The total of the methods that he used are: The path of contemplation of the universe, creatures, and creativity in the creation of man, and the path of the miracles of the Prophets and their news and the news of the nations that deny them and how Allah destroyed them, and the path of instinct that testifies to the existence of Allah, and he also used the path of occurrence and the path of possibility, but he presented them in a simple way away from the complexities of the speakers (Al Mutakallimin) and their terminology, However, they are two ways that do not devoid from the Slanders and the Oppositions.

Key words: Ibn Juzai - The existence of Allah – Atheism – Contemplation – Creativity – Instinct – Occurrence – Possibility.

المقدمة:

الحمد لله حمداً كثيرا طيبا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على محمد بن عبدالله وآله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الإيمان بوجودالله تبارك وتعالى أمر فطري غريزي، جبلت عليه المخلوقات، وفطرت عليه جميع الموجودات؛ قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم: 30]. وقال صلىالله عليه وسلم: «ما مِنْ مَوْلُود إلّا يولَدُ عَلَى الفطْرة، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»[4]، فالإنسان بفطرته –إذا صَحَّت– يَتجه إلى خالقه وخالق الكون بأسره، وَيَحس بضرورةَ العبوديَة لهَذا الإله الحق، وإذا فسدت هذه الفطرة، تبقى ضرورة العبودية في نفس الإنسان تدفعه لاتخاذ معبود له، ولو بالباطل!!. ورغم هذا فقد شذت طائفة من البشر أنكرت وجودالله تعالى وكابرت، وهذه الطائفة الملحدة كانت في الماضي نزرا يسيرا لا يذكر، وأضحت في زماننا أكثر مما نتوقع.

لأجل هذا اخترت البحث في أدلة وجودالله تعالى من خلال عرض العالم الجليل: ابن جزي رحمهالله لها، مع مناقشة كل دليل من الأدلة التي طرحها، وبيان المعارضات والقوادح الواردة على الدليل إن وجدت.

إشكالية البحث:

إن قضية إثبات وجودالله تعالى من الأهمية بمكان، لذلك فنحن بحاجة للتعرف على مناهج وطرق الاستدلال عليها، ثم تمييز الصحيح من تلك الطرق بعرضها ومقارنتها بمنهج السلف، للتعرف على ما يصلح منها للاستدلال، واستعماله في التصدي لهذه الموجة الآثمة من الإلحاد.

أهداف البحث

1- تحرير منهج ابن جزي رحمهالله في الاستدلال على وجودالله تعالى.
2- التمييز بين ما وافق فيه ابن جزي رحمهالله السلف، وما خالفهم فيه.

---

[4] رواه البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم 1292، ج2، ص94، ورواه مسلم، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم 2658، ج4، ص 2047.

3- بيان طرق الاستدلال الصحيحة السالمة من القوادح والمعارضات.

أهمية البحث:

1- تكمن في أهمية الاستدلال على وجودالله تعالى لأنه أصل عقدي سابق على الإيمان بالله تعالى؛ لا يؤمن بالله تعالى إلا من كان مؤمنا بوجوده جل وعلا.

2- الحاجة الملحة في هذا الزمان لدراسة مناهج وطرق الاستدلال على وجودالله تعالى للتصدي للأفكار والتيارات الإلحادية المنحرفة، والإجابة على تساؤلات الحيارى ممن نفذت الشبهات إلى قلوبهم أو كادت.

3- أن أسلافنا الكرام كانت لهم سهام صائبة في هذا المضمار، خاصة من كان منهم في بلاد متاخمة لبلاد الغرب من أمثال شيخنا ابن جزي رحمه الله، وعلى احتكاك بالملحدين من الغرب، يردون شبهاتهم، ويجيبون على تساؤلاتهم، لهذا كانت دراسة منهج الاستدلال على وجودالله تعالى من خلال عرض شيخنا ابن جزي لها من الأهمية بمكان.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي المقارن.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث تناول بالدراسة والنقد مسألة إثبات الوجود عند ابن جزي رحمه الله، مع وجود دراسات متخصصة عن ابن جزي رحمه الله، ومن ذلك:

رسالة ماجستير بعنوان: «**عقيدة الإمام ابن جزي**، من خلال دراسة كتابه: التسهيل لعلوم التنزيل»، إعداد: عبد الرحمن بن صالح الظاهري، مقدمة لكلية الآداب قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الخرطوم، (1429 هـ - 2008 م) [5]. ولكنه لم يتعرض لمسألة إثبات الوجود.

كتاب: «**ابن جزي ومنهجه في التفسير**» لعلي محمد الزبيري، وهي رسالته للماجستير من الجامعة الإسلامية، ط 1/ دار القلم، دمشق (1407 هـ - 1987م). تعرض الباحث لمنهج ابن جزي رحمه الله العقدي في ثنايا رسالته في فصل طويل[6]، ولكنه لم يتعرض أيضا لمسألة

[5] البحث منشور على موقع جامعة الخرطوم على الأنترنت، استعرض بتاريخ: 2017/9/8 م، http://khartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/11835 .

[6] انظر: (ص 517 – 592).

إثبات الوجود.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة، وفيها: خلفية البحث، وإشكاليته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، وخطته، وإجراءاته.

التمهيد ، وفيه: أولًا: ترجمة موجزة لابن جزي. ثانيا: الملامح العامة لمنهجه في الاستدلال.

المبحث الأول: طريق النظر في المخلوقات.

المبحث الثاني: طريق الحدوث.

المبحث الثالث: طريق الإمكان.

المبحث الرابع: طريق آيات الأنبياء.

المبحث الخامس: طريق الفط . . . . . .رة.

إجراءات البحث:

1- استقراء ما أورده ابن جزي رحمهالله في كتبه المطبوعة في مسألة الاستدلال على وجودالله تعالى.

2- تتبع طرق الاستدلال التي أوردها في مظانها من كتبه، وضم النظير إلى نظيره، ومحاولة فهم المسائل المبهمة أو المشكلة في موطن بما أوضحه في موطن آخر، لتحرير مذهبه بدقة.

3- المقارنة بين ما اعتمده ابن جزي رحمهالله في المسألة، وبين مذهب السلف فيها.

4- تحري النقل عن الفرق والمذاهب كالمعتزلة والأشعرية وغيرهما من كتبهم مباشرة –دون واسطة-، لتحري دقة النقل عنهم، وضبط أقوالهم.

5- ما تم نقله بنصه من أحد المصادر أو المراجع أضعه بين قوسين، وأشير إليه في الحاشية مباشرة باسم المصنَّف ورقم الجزء والصفحة منه، وما نقلته بالمعنى أقول فيه: انظر.

6- بذل الوسع في ترتيب المصادر، وتوثيق النقول، وتحري الدقة قدر المستطاع.

7- تخريج الأدلة يكون على النحو التالي:

أ- النص القرآني يكون بين قوسين مزهرين، ويتم ذكر اسم السورة ورقم الآية بجوار الآية.

ب- الأحاديث النبوية يتم عزوها لمصدرها، والاكتفاء بالصحيحين إن وردت فيهما أو في أحدهما.

8- التعريف بالفرق والأماكن غير المشهورة التي يرد ذكرها في البحث.

9- التعريف بترجمة موجزة للأعلام الواردة، ولم أترجم للصحابة رضيالله عنهم لاشتهارهم

وعلو منزلتهم، وكذلك لم أترجم للأئمة الأربعة رحمهمالله.

وأخيرا.. فإني أسألالله تعالى العون والمدد، واستوهب منه توفيقًا إلى الرشد، وأرجوه العصمة من الزيغ والزلل، إنه جواد كريم.

وصلىالله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

تمهـــيد

أولًا: ترجمة ابن جزي بإيجاز[7]

اسمه وكنيته وشهرته ونسبه:

هو: محمد بن أحمد بن محمـد بن عبدالله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزي الكَلْبي.

يكنى: أبا القاسم، وهي كنية جده أيضا. وشهرته: ابن جزي، بالتصغير، والظاهر –والله أعلم– أنها اسم لأحد أجداده من العرب الداخلين إلى الأندلس[8]. و أما نسبه فهو: الكَلْبِي، وهي النسبة إلى: كَلْب بن وَبَرة بن تَغْلب بن حُلْوان بن عِمْران بن الحافي بن قُضَاعة[9]، فهو ينحدر من أصل عربي أصيل.

مولده ونشأته:

ولد يوم الخميس تاسع ربيع الآخر عام ثلاثة وتسعين وستمائة هجرية (693 هـ - 1294م)، في مدينة غِرناطة عاصمة الأندلس في ذلك الوقت، ونشأ ابن جزي رحمهالله في بيئة زكية موسومة بالعلم والفضل، فجده: يحيى بن عبد الرحمن، كان قاضيا، ووالده: أحمد بن محمد من أهل الأصالة والذكاء، وله طلب وسماع، وإليه النظر في أمر الغنائم ببلده[10].

---

[7] أوفى ترجمة لابن جزي رحمه الله وجدتها عند: ابن الخطيب، محمد بن عبد الله السلماني، تلميذ ابن جزي، **الإحاطة في أخبار غرناطة،** (10/3- 13)، وأغلب من ترجم لابن جزي بعده نقل عنه، بعزو أو بدون، **وراجع:** ابن الخطيب، **الكتيبة الكامنة،** ص 46، ابن الخطيب، **أوصاف الناس في التواريخ والصلات،** ص 27، ابن حجر، أحمد لن علي، **الدرر الكامنة،** ط2 (356/3)، ابن فَرحون، إبراهيم بن علي ، **الديباج المُذْهب،** د.ط، (274/2)، التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج،**ط2، ص 398، المقّري، أحمد بن محمد، **نفح الطيب،** ط1، (514/5)، المقّري، **أزهار الرياض،** د.ط، (184/3).

[8] انظر: المقّري، **نفح الطيب،** ط1، (55/3).

[9] انظر: ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب،** ط6، (ص 455).

[10] انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة،** ط2 (326/1)

شيوخه:

أخذ ابن جزي رحمهالله العلم عن جمع من أعلام عصره، ومن أشهرهم: الأستاذ أبو جعفر بن الزبير (ت 708 هـ - 1308م)، أخذ عنه العربية والفقه والحديث والقرآن، وقرأ القرآن أيضا على الأستاذ المقرئ أبي عبدالله بن الكماد (ت 712 هـ - 1312م) [11]، ولازم الخطيب أبا عبدالله بن رشيد (ت 721 هـ- 1321م)، وروى عن أبي القاسم بن الشاط (ت 723 هـ- 1323م)، وغيرهم كثير...[12].

تلاميذه:

من أشهر طلابه: لسان الدين ابن الخطيب (ت 776 هـ- 1374م)، وأبو القاسم ابن الخشاب (ت 771 هـ- 1369م)[13]، وأبناؤه الثلاثة، وهم: أبو محمد، عبدالله[14]، وأبو عبد الله، محمد (ت ٧٥٧ هـ- 1356م)، وأبو بكر، أحمد (ت ٧٨٥ هـ- 1383م).

مصنفاته:

ترك ابن جزي رحمهالله جملة من المؤلفات النافعة في علوم شتى، فمن تصانيفه[15]:

1- كتاب: «**التسهيل لعلوم التنزيل**» في تفسير القرآن الكريم.
2- كتاب: «**القوانين الفقهية**»، في تلخيص مذهب المالكية.
3- كتاب: « **الأنوار السَّنية في الألفاظ السُّنِّية**».
4- كتاب: «**تقريب الوصول إلى علم الأصول**».
5- كتاب: «**النور المبين في قواعد عقائد الدين**».
6- كتاب: «**وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم**».

إلى غير ذلك مما قيده في القراءات وغيرها...، وله فهرسة كبيرة اشتملت على جملة من أهل المشرق والمغرب.

---

[11] وذكر ذلك ابن جزي رحمه الله في تفسيره: **التسهيل لعلوم التنزيل**، ص879.

[12] انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، ط1، (11/3).

[13] انظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، (2/ 83).

[14] كان حيا وقت ترجمة ابن الخطيب له، ولم أقف على سنة وفاته في كتب التراجم، والظاهر أنه عمر طويلًا، لقول المقري عنه: «العالم العلامة المعمَّر». انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، ط1، (298/3)، المقري، **نفح الطيب**، ط1، (539/5).

[15] للمزيد عن موضوعات هذه الكتب، ونبذة عن محتوياتها، انظر: الزبيري، **ابن جزي ومنهجه في التفسير**، ط1، (217/1-232).

و ف . . . .اته:

كان رحمهالله يرجو من ربه أن يختاره لشهادة في سبيله، تمحى بها ذنوبه، وينجو بها من النار، ونحسبه كان صادقًا فيها، فإن آخر شعر قاله قبل وفاته:

قَصْدِي المؤَمَّل في جهْرِي وإسْرَاري   ومَطْلَبي منْ إلَهي الوَاحد البَاري

شهـ . . . . .ادةٌ   في   تَمْحـو ذُنوبِـي وتُنجِيني من

سبـيـ . . . . . . .ـل   الله   النَّار

خالـصـ . . . . .ـة

إنَّ   المعاصي   إلّا الصَّـ . . . . . . .ـوارمُ   من

رجـ . . . . .ـس   لَا أيمـ . . . . .ـان

يطَهـ . . . . .ـرها   كُفّـ . . . . .ـارَ

وكان ذلك في وقعة طريف[16]، وكان رحمهالله يشحذ الناس ويحرضهم، ويثبت بصائرهم، ويقول: «أرجو أن يعطيني الله ما سألته في هذه الأبيات»، ففُقد رحمهالله في هذه الوقعة، وكان هذا آخر العهد به، ضحوة يوم الاثنين السابع لجمادى الأولى عَام أحد وأربعين وسبعمائة (741 هـ- 1340م)، تقبلالله شهادته[17].

ثانيا: الملامح العامة لمنهج ابن جزي في الاستدلال.

أولًا: سار ابن جزي رحمهالله في مصنفاته الاعتقادية على نسق واحد وهو البدء بقضية «إثبات وجود الله تعالى» على أنها من مسائل توحيد الربوبية[18]، ونص على ذلك في مقدمة التفسيره؛ فقال: «فأما علم الربوبية: فمنه إثبات وجود الباري جل جلاله، والاستدلال عليه بمخلوقاته...»[19].

والحقيقة أن هذا الموضوع يعتبر مستقلًا عن توحيد الربوبية، ودخوله فيه غير صحيح؛ لأن الإقرار بوجود الله تعالى أصل مستقل سابق لكل أصل عقدي، ولأن توحيد الربوبية: اعتقاد انفراد الرب جل جلاله

---

[16] بلدة من الأندلس، وأمامها في البحر جزيرة صغيرة تسمى جزيرة طريف، وهي أول بقعة إسبانية وطئتها أقدام الغزاة المسلمين سنة (91 هـ)، بقيادة طريف بن مالك أحد موالي بني أمية، فنسبت إليه. انظر: ابن سباهي زاده، **أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك**، ط1، ص 455، عنان، محمد عبد الله، **الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال**، ص 289- 290.

[17] انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، ط1، (13/3).

[18] انظر: ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص 25 وما بعدها)، وكذلك مقدمة: ابن جزي، **القوانين الفقهية**، ط1، (ص 25 وما بعدها).

[19] ابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط1، ص5.

بأفعاله من الخلق والملك والتدبير[20]، فهو انفراد واختصاص، وليس في إثبات الوجود ما يلزم منه الانفراد والاختصاص[21].

ثانيا: جمع ابن جزي رحمه‌الله في استدلالاته بين العقل والنقل، حيث يستعمل الأدلة العقلية، ويورد الإشكالات المحتملة عليها في صورة أسئلة ثم يجيب عنها[22]، بعد ذلك يذكر مستند الدليل العقلي من الكتاب أو السنة، فيعضد الدليل العقلي بالدليل النقلي بطريقة يشعر معها القارئ بتعظيم ابن جزي للدليل الشرعي، وتقديمه على الدليل العقلي إذا عرى عن مؤيد له شرعي، فضلًا عن أن يعارضه!![23].

ثالثا: تميز أسلوب ابن جزي بسهولة العبارة ووضوحها، والبعد عن التعقيد والصنعة الكلامية، وهو ماتميز به حقيقة، وخالف به طريقة المتكلمين المتكلفة واصطلاحتهم المعقدة، مثل: "الجوهر" و"العرض" ونحو ذلك...، ومن مثل قولهم: "ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث"، وقولهم: "بامتناع حوادث لا أول لها" ونحو ذلك... .

رابعا: سلك ابن جزي رحمه‌الله مسالك عدة في إثبات الوجود، ومن خلال تتبع ما ذكره رحمه‌الله في هذه القضية يمكن لنا أن نفصل الطرق التي سلكها فيما يلي:

1- طريق النظر في المخلوقات.
2- طريق الحدوث.
3-طريق الإمكان.
4-طريق آيات الأنبياء.
5-طريق الفطرة.

ولنشرع الآن في عرض هذه الطرق التي ذكرها الشيخ رحمه‌الله، مع مناقشتها.

---

20 انظر: السفاريني، **لوامع الأنوار البهية**، ط3، (1/56-75).

21 انظر: السلمي، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، ط1، (ص129-130).

22 انظر مثلًا: ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص 28- 30).

23 انظر مثلا قول ابن جزي عن دليل التمانع: «ومنه أخذ المتكلمون دليل التمانع، إلا أن القرآن أفصح وأوضح». **القوانين الفقهية**، (ص30).

المبحث الأول: طريق النظر في المخلوقات.

إن النظر في المخلوقات من أقرب الطرق الموصلة إلى إثبات وجودالله تعالى، وتوحيده، ومن ثم إفراده بالعبادة وحده دون ما سواه، وما من شيء في هذا العالم إلا وهو مخلوق مدبر، والمخلوق لا بد له من خالق، وما من شيء إلا وتتجلى فيه لطائف الحكمة والتدبير وآثار قدرةالله جل جلاله.

قال ابن جزي رحمهالله: «ثم انظر إلى كل شيء صغير أو كبير، جماد أو حي، يظهر لك فيه لطائف الحكمة والتدبير، فكل شيء تراه أو تسمع به دليل قاطع مستقل بالدلالة على وجود خالقه، فما أعظم برهانالله!، وما أكثر الدلائل علىالله!»[24].

ولقد اهتم ابن جزي رحمهالله بهذ المسلك، وتناوله بشقيه: النظر في الكون وما فيه من مخلوقات، والنظر في خلق الإنسان نفسه.

1-النظر في الكون.

قال ابن جزي رحمهالله في مسالك الاستدلال على وجودالله تعالى: «المسلك الأول: الاستدلال بما نصبه من الآيات في أنواع الموجودات من الأرض والسماوات والحيوان والنبات والجبال والبحار والرياح والأمطار والشمس والقمر والليل والنهار وغير ذلك من المخلوقات، فإنها تدل على أن لها صانعا صنعها، وخالقًا أبدعها. وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ [البقرة: 21] الآيتين»[25].

وقال في التفسير: «تكرر في القرآن ذكر المخلوقات، والتنبيه على الاعتبار في الأرض والسموات والحيوان والنبات والرياح والأمطار والشمس والقمر والليل والنهار، وذلك أنها تدل بالعقل على عشرة أمور، وهي: أنالله موجود؛ لأن الصنعة دليل على الصانع لا محالة، و...»[26].

---

[24] ابن جزي، **النور المبين**، ط1،(ص 28).

[25] **المرجع السابق** (ص 25).

[26] ابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط1، (ص 59).

ولا شك أن هذه الطريقة سليمة، فهي طريقة القرآن الكريم التي خاطب الله بها الناس جميعا على اختلاف طبقاتهم، وأراد منهم أن ينظروا بإنصاف إلى آثار صنعته التي أبدعها وأتقنها في هذا الكون، ليتعرفوا عليه ويهتدوا إليه سبحانه.

ثم يقول ابن جزي رحمه الله معلقًا: «وأكثر ما يأتي ذكر المخلوقات في القرآن في معرض الاستدلال على وجوده تعالى وعلى وحدانيته»[27].

والحقيقة أن أكثر ما ورد في الكتاب والسنة من ذكر مخلوقات الله تعالى سواء في الآفاق أو في الأنفس، إنما سيقت أصالة لتقرير قضيتين:

الأولى: إفراد الله تعالى بالعبادة.

الثانية: الإيمان بالبعث والجزاء.

وإنما يكون الاستدلال بها على إثبات الوجود من جهة دلالة التضمن، ولذلك ينبغي ألا يتوقف بدلالتها عند إثبات الوجود، ويهمل ما سيقت له أصلًا من تقرير الألوهية والمعاد[28].

2-النظر في الأنفس.

نفس الإنسان هي أقرب شيء منه، وفيها من عجائب الصنعة الإلهية ما تنقضي الأعمار دون إحصائه، فنفس الإنسان وخلقه من أعظم الدلائل على خالقه وفاطره[29].

يقول ابن جزي رحمه الله: «وانظر –وفقك الله– إلى أقرب الأشياء إليك وهي نفسك، فإنك ترى فيها من الصنع العجيب والتدبير الغريب ما فيه برهان قاطع، ولذلك نبه الله على خلقه الإنسان في مواضع كثيرة فقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون:12]، إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المؤمنون:15]، وقال: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات:21]» [30].

---

[27] ابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط1، (ص 59).

[28] انظر: العريفي، **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد**، ط3، (ص 199-201).

[29] انظر: ابن القيم، **مفتاح دار السعادة**، ط1، (2/ 538- 560، 727 وما بعدها).

[30] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، ص 27.

ويقول رحمه الله: «فما أعجب ترتيب خلق الإنسان من ماء مهين، وتركيب عظامه وعروقه على اختلافها، واختصاص كل واحد منها بمنفعته، وسريان الغذاء إلى كل عضو على قدره، واختلاف القوى المخلوقة فيه، وتخصيصه بالعقل الذي يتميز به عن البهائم، وكيف يبصر بالعينين، ويسمع بالأذنين، ويتكلم باللسان، ويبطش باليدين، إلى غير ذلك مما فيه من العجائب التي لا تنقضي ولو قطعت في نظرها الأعمار، فلا شك أنه لا بد من مدبر دبره، وخالق أتقنه»[31].

وهذا الطريق الذي سلكه ابن جزي رحمه الله في الاستدلال على وجودالله تعالى طريق صحيح موافق لمنهج السلف، بل هو موافق للعقل والشرع معا، حيث يعلمه الناس بعقولهم سواء ورد به الشرع أو لم يرد، ولكن الشارع استدل به، فهو إذاً عقلي شرعي.

قال ابن تيمية[32] رحمه الله: «فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وهي شرعية، دل القرآن عليها، وبينها وأرشد إليها، وهي عقلية، فإن نفس كون الإنسان حادثاً بعد أن لم يكن...، هذا لم يعلم بمجرد خبر الرسول؛ بل هذا يعلمه الناس كلهم بعقولهم، سواء أخبر به الرسول أو لم يخبر...، وكذلك غيره من الأدلة التي في القرآن؛ مثل الاستدلال بالسحاب والمطر، هو مذكور في القرآن في غير موضع، وهو عقلي شرعي»[33].

المبحث الثاني: طريق الحدوث.

هذا الطريق لم يذكره ابن جزي في «النور المبين» مسلكًا مستقلًا؛ وإنما ذكره في صورة سؤال مندرج تحت المسلك الأول السالف الذكر، فقال رحمه الله: «وللسائل أن يسأل هاهنا ثلاثة سؤالات: السؤال الأول: إن قيل: ما الدليل على أن هذه الموجودات محدثة بعد أن كانت معدومة؟. فالجواب: أن الدليل على ذلك من وجهين: الوجه الأول: أنها متغيرة الصفات بالحركات والسكنات، وغير ذلك مما يجري عليها من الأمور الطارئات، وذلك ينفي عنها الاتصاف بالقدم، ويقضي عليها بالحدوث بعد العدم. وبهذا استدل إبراهيم الخليل -صلى الله على محمد وعليه- فيما ذكره الله تعالى عند قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ

---

[31] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص 27).

[32] **أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني**، ابن تيمية (661- 728 هـ)، ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، كان من بحور العلم ومن الشجعان المجاهدين، انتصر للسنة وقمع البدع والأهواء، مات معتقلاً بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته. انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (11/7)، ابن العماد، **شذرات الذهب**، (142/8)، وانظر: ابن عبد الهادي، **العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، البزار، **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**.

[33] انظر: ابن تيمية، **النبوات**، ط2، (1/ 292-293).

عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ﴿٧٦﴾ [الأنعام:76]، إلى قوله: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ [الأنعام:79]، فإنه لما رأى الكوكب والقمر والشمس قد أفلت وتغيرت عن حالها علم أنها محدثة، واستدل بها على محدثها»[34].

وقال في تفسير هذه الآيات: «أي لا أحب عبادة المتغيرين؛ لأن التغير دليل على الحدوث، والحدوث ليس من صفة الإله»[35].

وأما في كتاب «القوانين الفقهية» فقد صدر به الباب الأول: في وجود الباري جل جلاله، وقدمه على دلالة المخلوقات ودلالة الفطرة، فقال رحمهالله: «اعلم أن العالم العلوي والسفلي كله محدث بعد العدم، شاهد على نفسه بالحدوث، ولخالقه بالقدم؛ وذلك لما يبدو عليه من تغيير الصفات، وتعاقب الحركات والسكنات، وغير ذلك من الأمور الطارئات. وكل محدَث فلا بد له من محدِث أوجده وخالق خلقه، إذ لا بد لكل فعل من فاعل...»[36].

وهذا الدليل هو عمدة جميع الفرق الكلامية في الاستدلال على الوجود؛ بل هو أعظم أدلتهم، ولهم به عناية فائقة، حتى إن هذا الطريق عندهم هو الأصل في معرفة دين الإسلام ونبوة الرسول صلىالله عليه وسلم.

فقد ذهب المتكلمون إلى أن أول واجب على المكلف هو النظر المفضي إلى إثبات الصانع[37]، ولا يمكن هذا إلا بإثبات حدوث العالم، وإذا ثبت أن العالم حادث فلا بد له من محدث وهوالله تبارك وتعالى.

ثم زعموا أنه لا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث مكوناته وهي الأجسام، وذلك عن طريق الأعراض[38] (أو الصفات) الملازمة لهذه الأجسام؛ فإن الجوهر أو الجسم[39] لا يخلو منها، أو من بعضها

---

[34] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص 28-29).

[35] ابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط1، (ص259).

[36] ابن جزي، **القوانين الفقهية**، ط1، (ص 25).

[37] ليس هذا محل البحث والنزاع مع المتكلمين في مسألة أول واجب على المكلف، والذي عليه أهل السنة والجماعة أن أول واجب على المكلف هو إفراد الله بالعبادة. انظر: الغنيمان، **أول واجب على المكلف: عبادة الله تعالى**، ط1، (مصر: لينة للنشر والتوزيع، 1410هـ)، (ص14- 16).

[38] **العرض** عند المتكلمين: ما لا يقوم بنفسه، ولا يوجد إ لا في محل يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلُّه يقوم به. انظر: الجرجاني، **التعريفات**، ط3، (بيروت: دار النفائس، 1433هـ)، (ص 225)، الفيومي، **المصباح المنير**، ط2، (مصر: دار المعارف، 1397هـ)، (مادة: عرض).

كالحركة والسكون، والاجتماع والافتراق[40]، ثم إثبات أن الأعراض حادثة، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها.

فإثبات حدوث العالم عندهم يعتمد على أربع مقدمات[41]:

1-إثبات الأعراض: التي هي الصفات، أو إثبات بعضها: التي هي الأكوان الأربعة السابقة.

2-إثبات حدوث الأعراض: وذلك بأنها لا تقوم بنفسها، وإبطال انتقالها من محل لآخر.

3-إثبات استحالة تخلي الجواهر عن الأعراض: وذلك بإثبات أن الجسم قابل لها، والقابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده.

4-إثبات امتناع حوادث لا أول لها: لأن حقيقة الحادث ماله أول، وإثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض[42].

وبعد الاستدلال على هذه المقدمات الأربع يصلون إلى النتيجة: أن ما لا يسبق الحوادث ولا يخلو منها فهو حادث، والحادث لا بد له من محدث لافتقاره إليه.

وكون الحدوث دليل على المحدث هذا صحيح، ولكن الإشكال الذي وقع فيه المتكلمون، والذي عابه السلف: هو الطريق الذي سلكه المتكلمون لإثبات حدوث العالم، والذي اختلفوا فيه فيما بينهم اختلافًا كبيرا!!، وأيضا ما تبع ذلك من اللوازم الباطلة المترتبة عليه، وهذا كله يتبين لنا بعد نقد طريق الحدوث في النقاط التالية:

أولًا: بدعية هذا الدليل:

---

[39] **الجوهر** عند المتكلمين: «عبارة عن المتحيز، وهو ينقسم إلى بسيط ويعبر عنه بالجوهر الفرد، وإلى مركب وهو الجسم، فأما **الجوهر الفرد**: فعبارة عن جوهر لا يقبل التجزئ لا بالفعل ولا بالقوة، وأما **الجسم** : فعبارة عن المؤتلف عن جوهرين فردين فصاعدا». الآمدي، **المبين** في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، ط2، (ص 109-110)، وانظر: الجويني، **الشامل**، د.ط، (ص142-143). وانظر في نقد نظرية الجوهر الفرد: الرديعان، **عقيدة الأشاعرة**، ط1، (ص 571- 576).

[40] وهي ما تعرف عندهم بالأكوان الأربعة. انظر: الرازي، **الأربعين في أصول الدين**، ط1، (21/1).

[41] انظر: الباقلاني، **التمهيد**، د.ط، (ص22)، عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ط3، (ص 92-94)، و الجويني، **الإرشاد**، د.ط ، (ص 17-21). ولتفصيل أقوال المتكلمين واختلافهم في مقدمات هذا الدليل وتفاصيله انظر: صوفي، **الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات**، (1/ 317 وما بعدها).

[42] انظر في إثبات امتناع حوادث لا أول لها: الجويني، **الإرشاد**، د.ط ، (ص 24-27)، وللمتكلمين أدلة كثيرة في إثباته هذا أبسطها.

لـم يرد الأمر في الشرع بسلوك هذا الطريق لا في كتاب الله ولا في سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا معلوم بالاضطرار، وبالتالي لم يجعل إيمان المكلفين موقوفاً على هذا الطريق كما يزعم المتكلمون[43]، ولو كان الإيمان لا يحصل إلا بهذا الطريق لكان من أوجب الواجبات: بيان النبي صلى الله عليه وسلم له؛ فلما لم يكن الأمر كذلك علم أن الإيمان يحصل بدونها، وأنها طريقة مخترعة في الدين.

وقد صرح بعض الأشاعرة ببدعية هذا الطريق، وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري[44] رحمه الله، حيث يقول: «وكان ما يستدل به من أخباره عليه السلام على ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة، ومن اتبعها من القدرية، وأهل البدع المنحرفين عن الرسل»[45].

وقال الغزالي رحمه الله: «فليت شعري متى نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة رضي الله عنهم إحضار إعرابي أسلم، وقوله له: الدليل على أن العالم حادث أنه لا يخلو عن الأعراض، وما لا يخلو عن الحوادث حادث»[46].

ونقل ابن تيمية عن الخطابي كراهته طريقة الأعراض، وأنها بدعة محظورة[47].

ثانيا: صعوبة هذا الدليل وتعقيده:

يصف العلماء دليل الحدوث والأعراض بأنه من محارات العقول، وغوامض المسائل، لأنه كثير التفريعات، طويل المقدمات التي تحتاج إلى إثبات يكثر الخلاف في تفاصيلها، ولهذا يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «...أن الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها،

---

[43] انظر: ابن تيمية، **النبوات**، ط2، (255/1).

[44] علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم، أبو الحسن الأشعري (260-324 هـ)، أخذ مذهب الاعتزال عن أبي علي الجبائي زوج أمه، ثم ترك الاعتزال وسلك طريقة ابن كلاب، وأسس المذهب الأشعري، ثم رجع عنه آخر عمره إلى مذهب أهل الحديث، ووافق الإمام أحمد وأهل السنة والجماعة في معتقداتهم، وصنف الإبانة عن أصول الديانة. انظر: «**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (260/13)، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ط1، (85/3)، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (85/15)، السبكي، **طبقات الشافعية**، (284/3).

[45] الأشعري، **رسالة إلى أهل الثغر**، د.ط، (ص 105-106).

[46] الغزالي، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، د.ط، (ص 76).

[47] انظر: ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية**، ط1، (501/1)، ابن الموصلي، **مختصر الصواعق المرسلة** لابن القيم، ط1، (486/2)، نقلوا نصا من كتاب: «شعار الدين وبراهين المسلمين» وهو من كتب الخطابي المفقودة.

ويدق الكلام عليها»، ثم ذكر ما يحتاج إليه المستدل بدليل الحدوث والأعراض لإثبات مقدماته، ثم قال: «وفي كل مرتبة مما ذكرنا فرق تخالف فيها، ويطول الكلام معهم عليها»[48].

وإذا كان المتكلمون يقولون إنه لا يصح إيمان المكلف إلا بالنظر والاستدلال وسلوك طريق الحدوث والأعراض؛ فإننا لا نسلم، ولا هم أنفسهم يسلمون أن أصحاب هذا الدليل اتفقوا فيما بينهم على مقدمة واحدة من مقدمات هذا الدليل، ذلك أنها كثيرة الممانعات والمعارضات، ولكل طريقة في الاستدلال تخالف الآخر[49]، «بحيث يقدح كل من اتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته»[50]، فكيف يكون طريق الإيمان وإثبات الصانع –الذي هو عندهم أول واجب– طريقًا مختلفًا فيه؟!.

ثالثا: اللوازم الباطلة لهذا الدليل:

لقد التزم سالكوا هذا الدليل لأجله لوازم باطلة، طوعا أو كرها، وإلا وقعوا في التناقض، وهذا مما يدل على بطلان هذا الدليل؛ فإن اللازم إذا كان باطلًا دل على بطلان ملزومه. ومن اللوازم التي تدل على فساد هذا الطريق:

1–أن المتكلمين لما جعلوا هذا الدليل أصلًا في معرفةالله تعالى، والاستدلال على وجوده، وهو أول واجب على المكلف بالنظر والاستدلال عندهم، لزم من ذلك أن عوام المسلمين الذين لم يعرفواالله بالنظر والاستدلال ليسوا بمؤمنين، فتارك النظر –مع انتفاء الموانع– عند بعض المتكلمين كافر، وهذا ما رجحه الجويني في من مات بعد البلوغ وقد انقضى بعد تكليفه زمان يتسع للنظر، لكنه لم ينظر مقصرا مع انتفاء الموانع عنه[51]. ويقول أبو نصر السِّجْزِي[52] رحمهالله وهو يرد على الأشعرية:

---

[48] الأشعري، **رسالة إلى أهل الثغر**، د.ط، (ص 106–107).

[49] انظر في كثرة أقوالهم واختلافهم: المحمود، عبد الرحمن بن صالح، **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، ط1، (986/3–989).

[50] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ط2، (22/2).

[51] الجويني، **الشامل في أصول الدين**، د.ط، (ص 122)، ونسبه للقاضي، ولعله يقصد أبا بكر الباقلاني، والله أعلم.

[52] عبيد الله بن سعيد بن حاتم السِّجْزِي أبو نصر (...–444هـ)، الإمام العالم، من حفاظ الحديث، أصله من سجستان، ونسبته إليها على غير قياس، قال عنه الذهبي: «شيخَ السنة، ... شيخ الحرم»، سكن مكة وتوفي بها. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (657/17)، الزركلي، **الأعلام**، ط15، (194/4).

«ومنها: أن عوام المسلمين الذين لا يعرفون الله تعالى بالأدلة العقلية ليسوا بالمؤمنين في الحقيقة وإنما تجرى عليهم أحكام الشريعة، وهو من أفظع الأقاويل، وهو قول جهم»[53].

2-نفي صفات الله تعالى كلها أو بعضها، فنفت الجهمية[54] والمعتزلة[55] جميع الصفات والأفعال؛ فقالوا الصفات أعراض، والأعراض حادثة ولا تقوم إلا بالأجسام، ودليل حدوث الأجسام يجب طرده، فلزم من ذلك عندهم نفي جميع الصفات، لئلا يكون الله تعالى محلاً للأعراض والحوادث، وجميع ما ورد من نصوص الصفات في الكتاب والسنة يأولونه بمخلوق منفصل.

وأما الأشاعرة فأثبتوا سبع صفات لأن العقل دل عليها[56]، ونفوا الصفات الاختيارية الفعلية المتعلقة بمشيئه الله وقدرته مثل الاستواء والنزول والمجيء والإتيان ونحوها[57]، لأنها تستلزم الحدوث، وأما الصفات الذاتية الخبرية فنفوها لأنها تستلزم التركيب والجسمية بزعمهم[58].

3-أن المتكلمين لما قالوا بامتناع حوادث لا أول لها -يعني في الماضي- ألزموا بطرد هذا الأصل في المستقبل؛ فقال الجهم: إذا كان الأمر كذلك لزم فناء الجنة والنار، وأن كل ما سوى الله تعالى يفنى ويعدم[59]، وهذا يعارض صريح القرآن، ولهذا عد أئمة السلف هذا القول من الكفر، وأما أبو

---

[53] السجزي، **رسالة السجزي إلى أهل زبيد**، ط2، (ص198).

[54] **الجهمية**: هم أتباع الجهم بن صفوان، الضال المبتدع، أخذ مقالته عن الجعد بن درهم، وأخذ الجعد عن أبان بن سمعان، وأخذ أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم، والجهمية في الإيمان مرجئة، وينكرون القدر، وينفون الأسماء والصفات، ويقولون بفناء الجنة والنار. هلك الجهم سنة 128هـ، قتله سلم بن أحوز. أنظر: الأشعري، **مقالات الإسلاميين**، ط2، (ص279- 280)، البغدادي، **الفرق بين الفرق**، دط، (ص211-212)، الشهرستاني، **الملل والنحل**، دط، (ص86- 88).

[55] **المعتزلة**: هم اتباع واصل بن عطاء الغزال (ت:131 هـ)،كان تلميذًا للحسن البصري (ت:110هـ)، فأظهر القول بأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر بل هو في منزلة بين المنزلتين في الدنيا وفي الآخرة مخلد في النار، ثم انضم إليه عمرو بن عبيد (ت:142هـ) واعتزلا مجلس الحسن؛ فسموا بالمعتزلة، ولهم أصول خمسة يعرفون بها وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما يريدون بها معاني باطلة. انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، دط، (20-21، 114وما بعدها)، الشهرستاني، **الملل والنحل**، دط، (ص43- 46).

[56] انظر: الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد**، ط1، (ص 303).

[57] انظر: المصدر السابق (ص 262).

[58] انظر: المصدر السابق (ص 265- 268).

[59] انظر: الأشعري، **مقالات الإسلاميين**، ط2، (ص 149، 164).

الهذيل العلاف[60] فقال: إن الدليل إنما هو في انقطاع الحوادث فقط، فيمكن بقاء الجنة والنار لكن تنقطع حركات أهل الجنة والنار، فلزمه على ذلك أن يثبت أجساما باقية دائمة خالية من الحوادث؛ فينتقض بذلك الأصل الذي أصلوه وهو أن الأجسام لا تخلو عن الحوادث[61].

ولأجل هذه اللوازم الباطلة وصف ابن تيمية رحمه‌الله هذا الدليل بأنه ينبوع البدع؛ لأن عامة بدع الفرق الكلامية ناشئة عن هذا الدليل[62].

رابعا: ذم العلماء لهذا الدليل:

لقد تواردت النقولات عن الأئمة في ذم هذا الدليل، والتشنيع على سالكيه، لأنها طريقة مبتدعة، لم يجن سالكوها إلا الحيرة والاضطراب، والأقاويل التي لم يرد بها نص من الكتاب أو السنة، وما أدى بهم إلى تعطيل صفات الباري سبحانه.

سئل الإمام أبو حنيفة رحمه‌الله: «ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟، فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»[63].

وقال ابن عقيل[64] رحمه‌الله لبعض أصحابه: «أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت. قال: وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك وكثير منهم إلى الإلحاد»[65].

ويقول الغزالي رحمه‌الله بعدما ساق آيات القرآن الكريم الدالة على معرفة الخالق سبحانه: «وأمثال ذلك هي قريب من خمسمائة آية...، بها ينبغي أن يعرف الخلق جلال‌الله الخالق وعظمته، لا بقول المتكلمين

---

60 محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، أبو الهذيل العلاف (135-235 هـ)، كان شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب مقالات في مذهبهم ومجالس ومناظرات، كف بصره في آخر عمره وخرف. انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، (265/4)، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (542/10).

61 انظر: ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، ط1، (310/1-311).

62 المصدر السابق (312/1).

63 الهروي، **ذم الكلام**، ط1، (206/5-207).

64 علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء (431-513 هـ)، شيخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان يتوقد ذكاء، وكان بحر معارف، وكنز فضائل، لم يكن له في زمانه نظير -على بدعته-، وكان الحنابلة ينهونه عن مجالسة المعتزلة، ويأبى حتى وقع في حبائلهم، وانحرف عن السنة، فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين، ثم أظهر التوبة. انظر: **الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط3**، (443/19)، ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ط1، (316/1).

65 ابن الجوزي، **تلبيس إبليس**، ط1، (ص 77).

إن الأعراض حادثة، وإن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة؛ فهي حادثة، ثم الحادث يفتقر إلى محدث»[66]، ثم يقول: « وما ثار من الشر منذ نبغ المتكلمون وفشت صناعة الكلام، مع سلامة العصر الأول من الصحابة عن مثل ذلك»[67].

وأما المستند الشرعي للمتكلمين على دليل الحدوث والأعراض فهو قصة إبراهيم عليه السلام في محاجته قومه، يقولون إنه استدل على حدوث الكواكب والقمر والشمس بالأفول، ثم إن بعضهم فسر الأفول بالحركة، وبعضهم فسره بتغير الصفات، وآخرون جمعوا بين الحركة والتغير، ثم اجتمعوا على القول بأن هذا دليل على الحدوث، وأن الإله لا يكون محلًا للحوادث وتغير الصفات.

وهذا الدليل وافق فيه ابن جزي رحمه الله عامة المتكلمين، فقال: «فإنه لما رأى الكوكب والقمر والشمس قد أفلت وتغيرت عن حالها علم أنها محدثة، واستدل بها على محدثها.»[68]، وقال في تفسير الآيات: «أي لا أحب عبادة المتغيرين؛ لأن التغير دليل على الحدوث، والحدوث ليس من صفة الإله»[69].

وهذا الاستدلال غير صحيح، ولا يسلم لهم فيه، وذلك من وجوه[70]:

أولًا: أن محاجة إبراهيم لقومه –سواء كانت على سبيل النظر أو المناظرة- كانت في معرض الاستدلال على استحقاق الله وحده للعبادة، وبطلان عبادة الكواكب والقمر والشمس وغيرها، ولم تكن في معرض الاستدلال على وجود الله تعالى؛ فإن قوم إبراهيم –كغيرهم من الأمم- كانوا مقرين بوجود الله تعالى وأنه الخالق المدبر، وإنما اتخذوا أصناما وهياكل على صور الكواكب يتقربون إليها بالدعاء والسجود والقرابين ونحو ذلك، ولهذا قال الخليل عليه السلام لأبيه: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤]، وقال لقومه: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف:26-27]،

---

[66] الغزالي، **إلجام العوام عن علم الكلام**، ضمن **مجموعة رسائل الغزالي**، ط1، (المجموعة 4/ ص58)، كتبها رحمه الله أوائل جمادى الآخرة، أي قبل وفاته بقليل، أقل من أسبوعين، كما ذكر د/ عبد الرحمن بدوي في كتابه: «**مؤلفات الغزالي**» (ص231).

[67] المصدر السابق (المجموعة 4/ ص60).

[68] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص 28-29).

[69] ابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط1، (ص259).

[70] انظر: ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ط2، (310-315)، ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، ط1، (193/2-197).

فذكر أن قومه كانوا يتخذونها أربابا يدعونها ويتقربون إليها، فلم يرد نقل أنهم ممن ينازع في وجودالله تعالى.

ثانيا: أن الأفول ليس هو مجرد الحركة والانتقال أو التغير كما زعموا، ولا يقول أحد من أهل اللغة ولا من أهل التفسير إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء إنهما آفلان، كما لا يقول أحد للماشي والمتحرك إنه آفل!!؛ بل إن أهل اللغة والتفسير لا يفسرون الأفول إلا بالمغيب، فيقولون: «أَفَل: أَي غَابَ. وأَفَلَت الشمس تأْفِل وتأْفُل أَفْلًا وأُفولًا: غَربت، وكَذَلكَ الْقَمر يأْفُل إذا غَابَ، وكَذَلكَ سائر الكواكب. قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنعام:76]»[71].

ثالثا: أن تفسير الأفول بالحركة أو التغير مخالف لطريقة الاستدلال في القصة، فإن إبراهيم عليه السلام لو أراد أن يستدل على الحدوث بالحركة لكان ذلك واقعا من أول البزوغ، وهي تتحرك أمامهم حتى الأفول!!، فلو كان قد استدل بالحركة أو التغير لكان قال ذلك حين رآه بازغًا.

ولهذا اعترف العز بن عبد السلام[72] رحمهالله بأن استدلالهم بهذه القصة مشكل غاية الإشكال، فقال: «لأن الدال على عدم إلهية الكوكب إن كان التغيير، فقد وجد قبل الأفول، فلا معنى لاختصاصه به، وإن كان الغيبة عن البصر فيلزم في حقالله سبحانه، وإن كان كونه انتقل من كمال – وهو العلو – إلى نقصان، فقد كان ناقصا عند الإشراق، وأيضا فذلك معلوم له قبل الأفول أنه يأفل. وأنه في المشرق مساو لحالته في المغرب»[73].

وقال صاحب التحرير والتنوير: « وليس الاستدلال منظورا فيه إلى التغير؛ لأن قومه لم يكونوا يعلمون الملازمة بين التغير وانتفاء صفة الإلهية، ولأن الأفول ليس بتغير في ذات الكوكب؛ بل هو عرض للأبصار

---

[71] ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، (18/11). وانظر مادة **(أفل)** عند: الجوهري، **الصحاح**، ط4، (1623/4)، الراغب، **المفردات**، (ص80)، ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ط1، (119/1)، الفيومي، **المصباح المنير**، ط2، (ص17)، وانظر: الطبري، **جامع البيان**، ط1، (485/11).

[72] عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الدمشقي، عز الدين، الملقب بسلطان العلماء (577 – 660 هـ)، تفقه على ابن عساكر، وقرأ الأصول على سيف الدين الآمدي، وأبرز تلامذته: ابن دقيق العيد. لما سلم الصالح إسماعيل ابن العادل قلعة «صفد» للفرنج اختيارا أنكر عليه ابن عبد السلام، فغضب وحبسه، ثم أطلقه فخرج إلى مصر وعاش بها إلى الوفاة. انظر: والسبكي، **طبقات الشافعية**، ط2 (209/8)، والزركلي، **الأعلام**، ط15، (21/4).

[73] العز بن عبد السلام، **فوائد في مشكل القرآن**، ط2، (ص119).

المشاهدة له، أما الكوكب فهو باق في فلكه ونظامه يغيب ويعود إلى الظهور، وقوم إبراهيم يعلمون ذلك فلا يكون ذلك مقنعا لهم»[74].

وبهذا يتبين عدم صحة استدلالهم بقصة إبراهيم عليه السلام، وبطلان ما قرروه في دليل الحدوث والأعراض والجواهر للاستدلال على وجودالله تعالى، وقد كان لهم في الأدلة النقلية العقلية مندوحة عما ذهبوا إليه وحاروا فيه، والتزموا لأجله اللوازم الباطلة!!.

والخلاصة: أن الاستدلال بحدوث الإنسان وخلقه على خالقه دليل صحيح إذا جرد من الأمور الباطلة التي أدخلت فيه، وهو دليل جاء به القرآن، أما الاستدلال على حدث الإنسان بتغيره، ثم ربط التغيير بالمحدث (الخالق)، وأنه لا يكون متغيرا وإلا لكان محدثاً؛ فغير مسلم.

والطريقة التي جاء بها القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المخلوقات، وهذا معلوم بالضرورة أو بالحس، لا يحتاج أن يستدل على حدوثه بمقارنة التغير أو الحوادث له ووجوب تناهي الحوادث، وإنما يعلم بالدليل ما لا يعلم بالحس والضرورة[75]، والفرق بين الاستدلال بحدوث المخلوقات، والاستدلال على حدوثها بين، والذي في القرآن هو الأول لا الثاني، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور:35]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾﴾ [مريم:67] [76].

والحق أن ابن جزي رحمهالله كما لم يجعل دليل الجواهر والأعراض أصلًا في استدلاله على الوجود، وإنما أورده في صورة سؤال وجواب –كما أشرنا سالفًا– ؛ فإنه أيضا ذكر الجواب الثاني على هذا السؤال موافقًا فيه للنهج القرآني وطريقة السلف في الاستدلال بالحدوث على المحدث، فقال: «والوجه الثاني: أن كل أحد يعلم من نفسه أنه وجد بعد أن كان معدوما، ويشاهد ذلك في غيره، وقالالله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾ [الإنسان:1]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ

---

[74] ابن عاشور، **التحرير والتنوير من التفسير**، د.ط، (321/3).

[75] وهذا معنى الدليل عند المتكلمين كما قال الباقلاني في: **التمهيد**، (ص13-14).

[76] انظر: ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ط2، (219-220).

﴿وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا ٩﴾ [مريم:9]، وكذلك يشاهد النبات يوجد بعد العدم، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ٥﴾ [الحج:5]»[77].

ثم إنه رحمه الله لم يدخل في تعقيدات ولا تقعيدات المتكلمين مثل القول بأن (ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث)، و(امتناع حوادث لا أول لها)، ولا استعمل ألفاظهم من نحو: (الجواهر) و(الأعراض)... ونحو ذلك، وإنما عبر بجمل سهلة واضحة، ولعل السبب في صيانته رحمه الله هو اشتغاله بالقرآن وقراءاته وتعليمه وتفسيره، واعتناؤه بالسنة النبوية، وكذلك محبته وثناؤه على طريقة السلف والأئمة وإن لم يصبها أحيانا، والله يغفر لنا وله.

المبحث الثالث: طريق الإمكان.

قال ابن جزي رحمه الله: «السؤال الثاني: إن قيل: ما الدليل على أن الصنائع تفتقر إلى صانع ولا تصنع هي أنفسها؟. فالجواب من ثلاثة أوجه: الأول: أن صنع الشيء لنفسه محال؛ لأن الصانع يجب أن يتقدم على المصنوع، ولا يتقدم الشيء على نفسه، وقد نبه الله على بطلان ذلك في قوله: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ٣٥﴾ [الطور: 35]، واعتبر ذلك بنفسك...، الوجه الثاني: أن الصنائع على قسمين: منها ما يقدر البشر عليه؛ كالكتاب والبناء وغيرها، ومنها ما لا يقدر عليه البشر؛ كتصوير إنسان من الماء، وإخراج فاكهة من العود وغير ذلك، ولا شك أن القسم الأول يفتقر إلى صانعه، فإذا رأيت كتابا علمت أن له كاتبا، وإذا رأيت دارا مبنية علمت أن حيطانها وسقفها لم تتكون بنفسها. فكذلك القسم الثاني يدل على صانعه ولابد؛ بل دلالته أقوى؛ لأن صنعته أعجب وآثار الحكمة فيه أظهر، قال تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ٣ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئٗا وَهُوَ حَسِيرٞ ٤﴾ [الملك:3-4]...»[78].

وهذه الطريقة في الاستدلال تشبه طريقة عامة المتكلمين من وجوه وتخالفها في وجوه، ولا يتسع المقام لذكر أوجه التشابه في الاستدلال والأمثلة المضروبة[79]، وليس الغرض من الإشارة إلى أوجه التشابه هذه الطعن في الطريقة أو بيان بطلانها، كلا.. فهي طريقة صحيحة وتؤدي للمطلوب، خاصة إذا صيغت بالسياق الذي أورده ابن جزي رحمه الله، وهو ماتميز به هنا حقيقة وخالف به طريقة المتكلمين المتكلفة،

[77] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص30).

[78] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص31).

[79] قارن ما ذكره ابن جزي بـ: الباقلاني، **التمهيد**، د.ط، (ص23).

فإن أسلوب ابن جزي تميز بسهولة العبارة ووضوحها والبعد عن التعقيد والصنعة الكلامية، ثم إنه يورد الدليل العقلي ثم يستدل عليه بآيات من القرآن الكريم يشعر معها القارئ بتعظيم ابن جزي للدليل الشرعي، وتقديمه على الدليل العقلي إذا عرى عن مؤيد له شرعي، فضلاً عن أن يعارضه!![80].

ثم قال ابن جزي رحمه‌الله بعد ذلك: «الوجه الثالث: أن العالم كله يجوز من طريق العقل أن يكون موجودا، ويجوز أن يكون معدوما، فكونه موجودا يدل على أنه لا بد ممن رجح وجوده على عدمه، قال‌الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]»[81].

وهذا الدليل يعرف عند العلماء بدليل الوجوب والإمكان، وقد كان معروفاً عند أئمة المتكلمين الأوائل[82] ، ولكنهم لم يعتمدوه دليلاً مستقلاً مثل دليل الحدوث، ولم يأخذ عندهم نفس الحظوة، وربما استعملوه لإثبات الحدوث، أو الرد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم.

ثم انتقل هذا الدليل إلى متأخري الأشعرية، واعتمدوه دليلاً مستقلاً، وصار من أصولهم في الاستدلال على وجودالله تعالى[83].

وأما من حيث **نقد طريقة الوجوب والإمكان**، فمن أشد المهاجمين لها: ابن رشد[84]، الذي لخص مقدمات هذا الدليل أولاً فيما يلي:

---

80 انظر مثلا قول ابن جزي عن دليل التمانع: «ومنه أخذ المتكلمون دليل التمانع، إلا أن القرآن أفصح وأوضح». «**القوانين الفقهية**» (ص30).

81 ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص32).

82 من المعتزلة والأشاعرة. انظر: العتيبي، **بين ابن تيمية وابن رشد في الإلهيات**، (345/1).

83 انظر: الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، د.ط، (ص 266-269). وهو يمثل الصياغة النهائية لمذهب الأشاعرة، وذروة ما بلغه علم الكلام عندهم، والمواقف بشرح الجرجاني يعد حصيلة تراث الأشاعرة. انظر: صبحي، **في علم الكلام: الأشاعرة**، (ص 357-358). والإيجي ينقل وجوه مسالك المتكلمين بالنص من كتاب: «**المحصل**» للرازي (ص 147).

84 **محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، أبو الوليد** (520-595 هـ)، قاضي قرطبة، برع في الفقه والطب والعربية وغيرها، وكان يفزع إلى فتياه في الطب، كما يفزع إلى فتياه في الفقه، وقالوا إنه ما ترك الاشتغال مذ عقل سوى ليلتين: ليلة موت أبيه، وليلة عرسه، اشتغل بالفلسفة ونصرها، فنقم عليه الخليفة، ومات محبوسا بداره بمراكش. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (307/21)، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (81/2)، ابن العماد، **شذرات الذهب**، (522/6).

«المقدمة الأولى: أن العالم بجميع ما فيه جائز أن يكون على مقابل ما هو عليه، حتى يكون من الجائز مثلاً أصغر مما هو، أو أكبر مما هو، أو بشكل آخر غير الشكل الذي هو عليه...، أو تكون حركة كل متحرك منها إلى جهة ضد الجهة التي يتحرك إليها، حتى يمكن في الحجر أن يتحرك إلى فوق، وفي النار إلى أسفل...

والمقدمة الثانية: أن الجائز محدَث، وله محدث، أي فاعل صيره بأحد الجائزين أولى منه بالآخر»[85].

ثم انتقد هذه المقدمات وقال إنها كاذبة بنفسها أو مشكوك فيها، وزعم أن المقدمة الأولى لهذا الدليل يلزم منها إلغاء الحكمة الإلهية، مستصحبا قول أبي المعالي وغيره من الأشاعرة الذين لايقولون برعاية الحكمة في أفعالالله تعالى[86].

وممن انتقد هذا الدليل أيضا –نقداَ هيناَ-: ابن تيمية، ورغم ذلك فقد صد هجوم ابن رشد الشديد على الأشعرية بسبب هذا الدليل، وصرح بأن ما قالوه في هذا الموطن لا يستلزم إلغاء الحكمة الإلهية، وإن كان هذا من أصولهم المعروفة، إلا أنهم لم يطردوه في جميع مباحثهم الدينية[87].

ثم يصحح ابن تيمية رحمه الله هذا الطريق بصرف النظر عن تناقض الأشاعرة أو خطأ الفلاسفة، فيصحح المقدمة الأولى التي اعترض عليها ابن رشد، ولكنه ينازع في المقدمة الثانية «وهو أن التخصيص للممكنات ببعض الوجوه دون بعض: هل يستلزم حدوثها أم لا؟»[88].

ثم هو ينازع الفلاسفة في تفسير الممكن، فيقول: «هي طريقة توجب إثبات واجب الوجود بلا ريب لو كانوا يفسرون الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند العقلاء سلفهم وغير سلفهم، وهو الذي يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى. فأما إذا فسر الممكن بالممكن الذي ينقسم إلى قديم واجب بغيره، وإلى محدث مسبوق بالعدم، كما هو قول ابن سينا وأتباعه، فلا يصح لهم على هذا الأصل الفاسد لا إثبات واجب بنفسه، ولا إثبات ممكن يدل على الواجب بنفسه»[89].

---

[85] ابن رشد، **مناهج الأدلة**، ط2، (ص144).
[86] انظر: ابن رشد، **مناهج الأدلة**، ط2، (ص144-148).
[87] انظر: ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ط2، (166/9).
[88] المصدر السابق (112/9).
[89] المصدر السابق (267/3).

وهذا الدليل شأن سائر المباحث الكلامية التي اضطرب فيها أصحابها، وخطأ بعضهم بعضا، فنجد ابن رشد يذكر إذعان ابن سينا[90] للمقدمة الأولى في هذا الدليل، ويذكر قوله ثم يصفه فيقول: «وهذا قول في غاية السقوط»[91]، وكذلك الآمدي[92] يذكر مسلك الشهرستاني[93] وأنه ظن نفسه ممن حاز قصب سبق المتقدمين، ثم يقول عن مسلكه: «وهذا جملة ما أورده متفرقًا في غضون كلامه، لكنا كسوناه ترتيبا وزدناه إلى الفهم تقريبا، وهو عند التحقيق سراب غير حقيق»[94].

كلٌّ يداوي سقيما من مقالته فمن لنا بصحيحٍ ما به سقَم

والخلاصة: أن هذا الدليل صحيح إذا جرد من الأمور الباطلة التي أدخلت فيه، أو اشتملت عليها مقدماته، سواء من الفلاسفة أو من الأشاعرة، ولسنا في حاجة لمزيد من التفصيل في هذا الدليل، فقد كفانا ابن جزي رحمه الله المؤونة بخروجه عن هذه السياقات المعقدة التي لا تروي غليلاً ولا تشفي عليلاً، سيما وقد عرض هذا الدليل بطريقة مقبولة تؤدي للمطلوب بيسر وسلامة؛ إذ كان يؤثر هذه الطريقة على استعمال المصطلحات الكلامية، وهذا أهم ما تميز به ووفق إليه رحمه الله.

---

[90] الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، أبو علي (370 – 428 هـ)، الفيلسوف الرئيس، كان هو وأهل بيته من الإسماعيلية الباطنية، نشأ وتعلم في بخارى، وتقلد الوزارة في همذان، ثم هرب إلى أصفهان، وكان طلابه يشتغلون عليه، فإذا فرغوا، حضر المغنون، وهيئ مجلس الشراب، وقد كفره الغزالي في: «المنقذ من الضلال». انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ط1، (157/2)، ونقل عنه الذهبي في: «**سير أعلام النبلاء**» (531/17).

[91] ابن رشد، **مناهج الأدلة**، ط2، (ص146).

[92] علي بن محمد بن سالم التغلبي، سيف الدين الآمدي الحنبلي ثم الشافعي (551 – 631 هـ)، الأصولي المتكلم، أحد أذكياء العالم، ولد بـ(آمد) في ديار بكر، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها واشتهر، فحسده بعض الفقهاء فتعصبوا عليه ونسبوه إلى فساد العقيدة، فخرج مستخفيا إلى حماة، ثم إلى دمشق فتوفي بها. ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ط1، (293/3)، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (364/22)، السبكي، **طبقات الشافعية**، ط2، (306/8).

[93] محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح، الشهرستاني (479 – 548 هـ)، المتكلم الأشعري، كان ينصر مذاهب الفلاسفة وأهل الإلحاد، وقيل إنه كان يميل إلى الإسماعيلية ويدعو إليهم وينصر طاماتهم، دخل بغداد ومكث بها ثلاث سنين ووعظ الناس، ثم عاد إلى شهرستان ومات بها. انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ط1، (273/4)، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (286/20)، السبكي، **طبقات الشافعية**، ط2، (128/6).

[94] الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، د.ط، ص260.

المبحث الرابع: طريق آيات الأنبياء.

ويسمى هذا الطريق أيضا: «الاستدلال بأخبار الأنبياء» كما سماها ابن جزي رحمهالله، أو «دلالة دلائل النبوة»، وكلها صحيحة، والمقصود بها: الآيات التي يظهرها الله تعالى على أيدي الأنبياء والرسل تصديقًا لهم في دعوى الرسالة، قال صلىالله عليه وسلم: « مَا مِن الأَنْبياءِ نَبِيٌّ إلَّا أُعْطِي ما مِثْلُه آمن علَيه البَشَرُ، وإنَّمَا كَانَ الَّذي أُوتيتُ وحيا أَوحاه اللَّهُ إلَيَّ، فأَرجو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرهم تابعا يوم القِيامة»[95].

وهذه الطريقة ثاني المسالك التي ذكرها ابن جزي رحمه الله في الاستدلال على وجودالله تعالى حيث يقول: «المسلك الثاني: الاستدلال بأخبار الأنبياء.

اعلم أن الأنبياء عليهم السلام دعوا الخلق إلى الإيمان بالله، وظهرت على أيديهم المعجزات التي لا يقدر البشر على مثلها؛ كإخراج الناقة من الصخرة، وقلب العصا حية، وإحياء الموتى، وانشقاق القمر، ونبع الماء من بين الأصابع، وغير ذلك مما يدل على صدقهم، فوجب الإيمان بالإله الذي دعوا إليه، والتصديق بما أخبروا به»[96].

وهذا هو الوجه الأول لدلالة آيات الأنبياء، وهو اقترانها بخوارق العادات التي لا يقدر عليها إلا خالق السموات والأرض، ومسير نظام العالم على تلك العادة المخروقة، وهذا يدل على وجود رب قادر على كل شيء قاهر فوق عباده هو الذي أرسل هذا الرسول وأيده بتلك الآيات.

والوجه الثاني لدلالتها هو إهلاك المكذبين المعادين للأنبياء بصنوف من العذاب لا يقدر عليه إلا الخالق القوي العزيز، ونجاة الأنبياء وأتباعهم من نزول العذاب عليهم كما نزل على أعدائهم، وقد أشار ابن جزي رحمهالله إلى هذا الوجه بقوله:

«ثم إن من الناس من صدقهم، ومنهم من كذبهم، فهلك من كذبهم بأنواع الهلاك التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا

---

[95] رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل، رقم 4981، ج6، ص182، ورواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع الناس، رقم 152 ، ج1، ص134.
[96] ابن جزي، **النور المبين**، ط1 (ص34).

بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ونجى الأنبياء ومن صدقهم، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]»[97].

يقول ابن القيم[98] رحمه الله: «وهذه الطريق من أقوى الطرق وأصحها وأدلها على الصانع وصفاته وأفعاله، وارتباط أدلة هذه الطريق بمدلولاتها أقوى من ارتباط الأدلة العقلية الصريحة بمدلولاتها، فإنها جمعت بين دلالة الحس والعقل ودلالتها ضرورية بنفسها، ولهذا يسميهاالله تعالى آيات بينات، وليس في طرق الأدلة أوثق ولا أقوى منها»[99].

المبحث الخامس: طريق الفط . . . . . . .رة.

وهو آخر المسالك التي ذكرها ابن جزي رحمه الله في الاستدلال على وجودالله تعالى، ولا أدري لماذا أخر هذا المسلك، وكان حقه التقديم؟!، وذلك لأن ما أودع في الفطرة أقرب إلى الإنسان في الاستدلال من النظر، وأيضا لأنا لا نستطيع القول بأن فساد الفطرة هو الغالب على البشر حتى نعدل عنه إلى الاستدلال بالنظر، ومع اتساع دائرة الإلحاد في زماننا يبقى المنكرون لوجودالله تعالى شرذمة قليلون من البشر.

يقول ابن جزي رحمه الله: «المسلك الثالث: أن وجودالله تعالى تشهد به الفطرة السليمة، وتدل عليه الفكرة بديهة؛ فإن كل إنسان يجد من نفسه افتقار العبودية، ويحس أنه تحت قهر الربوبية، فيعلم قطعا أنه لا بد لهذه المملكة العظيمة من ملك عظيم، ولا بد لهذا التدبير المحكم من مدبر حكيم، قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾ [الروم: ٣٠]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ»»[100].

---

[97] ابن جزي، **النور المبين**، ط1 (ص 34-35).

[98] محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرعي الدمشقي، شمس الدين، ابن قيم الجوزية (691 - 751 هـ)، مولده ووفاته في دمشق، من أعلام تلاميذ ابن تيمية، وهو الذي نشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وعذب بسببه، وكان حسن الخلق، قال ابن كثير: ولا أعرف من أهل العلم في زماننا أكثر عبادة منه. انظر: ابن كثير، **البداية والنهاية**، (524/18)، ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، (170/5)، وانظر: أبو زيد، **ابن قيم الجوزية، حياته، آثاره، موارده**.

[99] ابن الموصلي، **مختصر الصواعق المرسلة** لابن القيم، ط1، (487/2).

[100] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص 36-37).

ثم يقرر رحمه‌الله هذا المعنى في تفسيره فيقول: «﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾، ومعناه: خلقةالله، والمراد به دين الإسلام، لأن‌الله خلق الخلق عليه، إذ هو الذي تقتضيه عقولهم السليمة، وإنما كفر من كفر لعارض أخرجه عن أصل فطرته...، ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾، يعني بخلق‌الله الفطرة التي خلق الناس عليها من الإيمان، ومعنى أن‌الله لا يبدلها، أي: لا يخلق الناس على غيرها، ولكن يبدلها شياطين الإنس والجن بعد الخلقة الأولى، أو يكون المعنى أن تلك الفطرة لا ينبغي للناس أن يبدلوها»[101].

ثم يستشهد بآيات القرآن الكريم الظاهرة الدلالة على هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وكذلك إجابة الرسل أقوامهم الذين كفروا بالله تعالى قائلين لهم: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [إبراهيم: ١٠].

ثم يختم ابن جزي رحمه‌الله حديثه عن استيقاظ الفطرة في حال الشدة التي لا يجد الإنسان وقتها من ينجيه مما أحاط به إلاالله، فيقول رحمه‌الله: «وإن غفل أحد عن هذا في حال الرخاء، فلا بد أن يرجع إليه في حال الشدة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا۟ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾[الروم: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]»[102].

وهذا آخر طرق الاستدل على وجودالله تعالى التي ذكرها العالم الجليل، والفاضل النبيل: ابن جزي رحمه‌الله، وآخر ما تيسر لي جمعه ومناقشته، وما كان فيه من صواب فبتوفيق‌الله تعالى ومنته، وما كان من خطأ فبما كسبت يداي ويعفو عن كثير،والله وحده المرجو للعفو والصفح والمغفرة.

والحمد لله رب العالمين.

---

[101] ابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط1، (ص 640).

[102] ابن جزي، **النور المبين**، ط1، (ص 38).

الخا ت . . . . ..ـمة

في خاتمة هذا البحث، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

1-سار ابن جزي رحمه‌الله في مصنفاته الاعتقادية على نسق واحد، وهو البدء بقضية إثبات الوجود في فاتحة حديثه عن الإلهيات، وجعلها ضمن مباحث الربوبية، والصواب أن هذا الموضوع مستقل عن توحيد الربوبية، ودخوله فيه غير صحيح.

2-سلك ابن جزي رحمه‌الله مسالك عدة في إثبات الوجود، فمنها ما وافق فيه أهل السنة مثل طريق النظر في الكون والمخلوقات وبديع خلق الإنسان، وطريق آيات الأنبياء وأخبارهم وأخبار الأمم المكذبة لهم وكيف أهلكهم‌الله جل جلاله، وطريق الفطرة التي تشهد على وجودالله تعالى. ومنها ما وافق فيه المتكلمين مثل طريق الحدوث، وطريق الإمكان.

3-أن دليل الحدوث، أو الجواهر والأعراض، هو أعظم أدلة المتكلمين في الاستدلال على الوجود، حتى إن هذا الطريق عندهم هو الأصل في معرفة دين الإسلام ونبوة الرسول صلى‌الله عليه وسلم، وهذا مما ابتدعوه في الدين وطردوه في كثير من مسائل الاعتقاد فضلوا فيها وأضلوا، ووقعوا في الحيرة والاضطراب والشك.

4-أن ابن جزي رحمه‌الله لما استدل بدليل الحدوث لم يجعله أصلًا في استدلاله على الوجود كما فعل المتكلمون، وإنما استدل بغيره من الأدله الشرعية الصحيحة، وكذلك فإنه لم يدخل في تعقيدات المتكلمين مثل القول بأن (ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث)، و(امتناع حوادث لا أول لها)، ولا استعمل ألفاظهم من نحو: (الجواهر) و(الأعراض)... ونحو ذلك، وإنما عبر بجمل سهلة واضحة.

5-أن طريق الإمكان في نفسه دليل صحيح إذا جرد من الأمور الباطلة التي أدخلت فيه، وقد عرضه ابن جزي بطريقة مقبولة تؤدي للمطلوب بيسر وسلامة.

وفي كل آخر يليق استئناف الحمد لرب رؤوف رحيم.

قائمة المصادر والمرا جـع

1- الإسفراييني، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي (ت: 429هـ)، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (بيروت: المكتبة العصرية، 1416هـ).

2- الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، (ت:324هـ)،**رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب**، تحقيق د/ عبد الله شاكر محمد الجنيدي، ط1، (المدينة المنورة: مطبوعات الجامعة الإسلامية، 1413 هـ).

3- الأشعري، علي بن إسماعيل، أبو الحسن (ت:324 هـ)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق هلموت ريتر، ط2، (القاهرة: النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، توزيع مكتبة ابن تيمية، 1430هـ).

4- الآمدي، سيف الدين (ت: 631 هـ)، **غاية المرام في علم الكلام**، تحقيق د/حسن محمود الشافعي، د.ط، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1433 هـ).

5- الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد ، (ت: 756 هـ)، **المواقف في علم الكلام**، د.ط، (بيروت: عالم الكتب،د.ت).

6- الباقلاني، محمد بن الطيب القاضي (ت: 403 هـ)، **التمهيد**، تحقيق/ رتشرد يوسف مكارثي، د.ط، (بيروت: المكتبة الشرقية، 1957 م).

7- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256 هـ)،**صحيح البخاري**، ط1، (بيروت: دار طوق النجاة، 1422 هـ).

8- التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد السوداني، (ت: 1036 هـ)، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تحقيق د.عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط2، (طرابلس: دار الكاتب، 2000 م).

9- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت: 728هـ)، **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، ت/ مجموعة، ط1، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،1426هـ).

10- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت: 728هـ)، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق محمد رشاد سالم، ط2، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411 هـ- 1991م).

11- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت: 728هـ)، **مجموعة الفتاوى**، ، تحقيق عامر الجزار، وأنور الباز، ط2، (القاهرة: دار الوفاء، 1421هـ). (اعتمدت ترقيم طبعة ابن قاسم رحمه الله وهي مثبتة على هامش طبعة الوفاء).

12- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت: 728هـ)، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تحقيق محمد رشاد سالم، ط1، (الرياض:جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ-1986م).

13- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت: 728هـ)، **النبوات**، تحقيق د/ عبد العزيز الطويان، ط1، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، 1420هـ).

14- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: 816هـ)، **التعريفات**، ط3، (بيروت: دار النفائس،1433 هـ).

15- ابن جزي، محمد بن أحمد الغرناطي (ت: 741هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق أبي بكر سعداوي، ط1، (الشارقة: المنتدى الإسلامي، 1436هـ).

16- ابن جزي، محمد بن أحمد الغرناطي (ت: 741هـ)، **القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية**، تحقيق ماجد الحموي، ط1، (بيروت: دار ابن حزم، 1434هـ).

17- ابن جزي، محمد بن أحمد الغرناطي (ت: 741هـ)، **النور المبين في قواعد عقائد الدين**، تحقيق نزار حمادي، ط1، (الكويت: دار الضياء، 1436هـ).

18- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، (ت: 478 هـ)،**الإرشاد إلى قواطع الأدلة** في أصول الاعتقاد، تحقيق د/محمد يوسف موسى، وعلي عبد الحميد، د.ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1950 م).

19- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، إمام الحرمين (ت: 478 هـ)، **الشامل في أصول الدين**، تحقيق علي سامي النشار وآخرين، د.ط، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1969 م).

20- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت: 852هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، ط2 (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392 هـ – 1972 م).

21- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت: 456هـ)، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط6، (القاهرة: دار المعارف، د.ت).

22- ابن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، (ت: 776 هـ)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق د يوسف علي طويل، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ– 2003 م).

23- ابن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، (ت: 776 هـ)، **الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، تحقيق إحسان عباس، ط1 (بيروت: دار الثقافة،1963 م).

24- ابن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، (ت: 776 هـ)، **أوصاف الناس في التواريخ والصلات**، ، تحقيق محمد كمال شبانة، ط1 (صندوق إحياء التراث الإسلامي- لجنة مشتركة بين المملكة المغربية، والإمارات العربية، 1398 هـ– 1977 م).

25- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت: 463هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي،1422 هـ).

26- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت: 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، ط1، (بيروت: دار صادر، 1398 هـ).

27- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ط3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ).

28- الرازي، محمد بن عمر بن الحسين التيمي (ت: 606هـ)، **الأربعين في أصول الدين**، ط1، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1406هـ).

29- الرازي، محمد بن عمر بن الحسين التيمي (ت: 606هـ)، **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين** ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت).

30- الرديعان، حسان بن إبراهيم ، **عقيدة الأشاعرة**، ط1 (الرياض: دار التوحيد، 1432 هـ).

31- ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، (ت: 595هـ)، **مناهج الأدلة في عقائد الملة**، تحقيق محمود قاسم، ط2، (مصر: مكتبة الأنجلو، 1964م).

32- الزبيري، علي محمد ، **ابن جزي ومنهجه في التفسير**، ط1، (دمشق: دار القلم، 1407هـ).

33- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، (ت: 1396هـ)، **الأعلام**، ط15 (بيروت: دار العلم للملايين، 2002 م).

34- ابن سباهي زاده، محمد بن علي البروسوي الشهير (ت: 997 هـ)، **أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك**، تحقيق المهدي عيد الرواضية، ط2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2008م).

35- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق د/محمود محمد الطناحي، د/عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، (الجيزة: دار هجر، 1413 هـ).

36- السِّجْزِيّ، عبيد الله بن سعيد بن حاتم(ت:444هـ)، **رسالة السجزي إلى أهل زبيد**، تحقيق محمد باكريم با عبد الله، ط2، (المدينة المنورة: مطبوعات الجامعة الإسلامية، 1423 هـ).

37- السفاريني، محمد بن أحمد ، **لوامع الأنوار البهية**، ط3، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1411هـ).

38- السلمي، عبد الرحيم بن صمايل، **حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين**، ط1، (الرياض: دار المعلمة للنشر والتوزيع، 1421هـ).

39- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت:548 هـ)، **الملل والنحل**، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، د.ط، (القاهرة، مؤسسة الحلبي، 1387 هـ).

40- صبحي، أحمد محمود، **في علم الكلام، 2- الاشاعرة**، ط5، (بيروت: دار النهضة العربية، 1405هـ).

41- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت: 764هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط1 (بيروت: دار إحياء التراث،1420هـ-2000م).

42- صوفي، عبد القادر بن محمد عطا، **الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات** ، ط2، (الرياض: دار أضواء السلف، 1426 هـ).

43- الطبري، محمد بن جرير (ت:310 هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر إلى نهاية ج16، ثم رضوان جامع وصاحبه إلى نهاية التفسير، ط1، (القاهرة: دار ابن الجوزي، 2008 م).

44- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت:1393 هـ)، **التحرير والتنوير**، د.ط، (تونس: دار سحنون، د.ت).

45- العريفي، سعود بن عبد العزيز ، **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد**، ط3، (لندن: مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 1438هـ-2017م).

46- العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام ، (ت:660 هـ)، **فوائد في مشكل القرآن**، تحقيق د/ سيد رضوان علي، ط2، (جدة: دار الشروق، 1402 هـ).

47- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي، (ت:1089 هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط1، (دمشق: دار ابن كثير،1413هـ- 1992م).

48- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، ، وضع حواشيه/عبد الله محمد الخليلي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ).

49- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ)، **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة** ، تحقيق محمود بيجو، ط1، (دمشق: دار البيروتي، 1413 هـ).

50- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ)، **مجموعة رسائل الغزالي**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2016م).

51- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد ، (ت: 799هـ)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، د.ط، (القاهرة: دار التراث، د.ت).

52- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقْري (ت: 770هـ)، **المصباح المنير**، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط2، (القاهرة: دار المعارف، 1397 هـ).

53- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت: 751هـ)، **مفتاح دار السعادة**، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد، ط1، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1432هـ).

54- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت:751 هـ)، **مختصر الصواعق المرسلة**، اختصار: محمد بن الموصلي (ت:774هـ)، تحقيق د/الحسن بن عبد الرحمن العلوي، ط1، (الرياض: أضواء السلف، 1425 هـ- 2004 م).

55- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت: 774هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (الجيزة: دار هجر، 1418 هـ- 1997 م).

56- المحمود، عبد الرحمن بن صالح ، **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، ط1 (الرياض: مكتبة الرشد، 1415 هـ).

57-مسلم، أبو الحسين بن الحجاج (ت: 261هـ)، **صحيح مسلم**، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

58- المقَّري ، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت: 1041هـ)، **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد العظيم شلبي، د.ط، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1358 هـ -1939 م).

59- المقَّري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني ، (ت: 1041هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، ط1 (بيروت: دار صادر، 1426 هـ -2005 م).

60- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، ط3، (بيروت: دار صادر، 1414 هـ).

61- الهروي، عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري (ت:481هـ)، **ذم الكلام وأهله**، تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، ط1، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1418 هـ).

62- الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد بن الخليل (ت: 415 هـ)، **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق د.عبد الكريم عثمان، ط3، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1416هـ- 1996م).